

الثقافة البيئية في المنظمة: أداة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

د. حواس مولود¹

الملخص:

يعتبر الاهتمام بالبيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من بين الأولويات التي تسعى إلى تحقيقها الدول والحكومات والمؤسسات على حد سواء، وهذا بعد أن تغيرت النظرة إلى التنمية في السنوات الثلاثين الأخيرة، حيث أضحت البعد البيئي أحد أهم الأبعاد التي تفرض نفسها ضمن استراتيجيات العمل في مختلف المؤسسات، وأصبحت هذه الأخيرة ملزمة في الكثير من الأحيان بمراعاة هذا الجانب والاهتمام به، وهو ما يصب في اتجاه الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة ويسهم في تحقيق مفهوم التنمية المستدامة. من جهتنا سوف نحاول في هذه الورقة البحثية التطرق إلى موضوع الثقافة البيئية في المنظمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، عبر ترسيخ المبادئ البيئية لدى مختلف الأفراد في المنظمة، والأطراف المتعاملة معها، من أجل المساهمة في التوعية البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: البيئة، التنمية، الثقافة، الاستدامة، التنمية المستدامة.

Résumé:

L'intérêt de l'environnement et atteindre les objectifs du développement durable sont parmi les priorités visées par les états, les gouvernements, et les institutions, et ce après avoir changé la perception du développement au cours des trente dernières années, où la dimension environnementale est devenue l'une des dimensions les plus importantes qui s'imposent dans les stratégies des entreprises dans les différentes institutions, ce dernières sont devenues obligatoires dans de nombreux cas, de tenir compte de cet aspect environnemental, c'est ce qui va préserver les droits des générations futures et va contribuer à la notion du développement durable.

De notre côté, nous allons essayer dans cet article de traiter le thème de la culture environnementale dans l'organisation comme un outil pour atteindre le développement en renforçant les principes environnementaux des différents individus dans l'organisation et les parties qui y collaborent afin de contribuer à la prise de conscience environnementale et atteindre les objectifs du développement durable.

Mots-clés : Environnement, développement, culture, la durabilité, développement durable.

المقدمة:

إن طبيعة العلاقة بين البيئة والتنمية خاصة منها المستدامة، عميقة وجدّ

أستاذ محاضر بـ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.

معقدة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تصوّر وجود تنمية حقيقية شاملة لأي مجتمع، دون ربطها بالحالة البيئية، فإذا تصورنا أن أي مجتمع حقق تقدماً باهراً في شتى المجالات، مع إهماله للجانب البيئي، فالأكيد أنه سيتجرّع مرارة ذلك في المستقبل، وهو حال أغلب الاقتصاديات الصناعية التي وضعت البيئة جانباً في السابق، واتضح لها حالياً فداحة الأمر، مما جعلها تنفق على مختلف الأبحاث من أجل التخفيف على الأقل من وطأة التلوث البيئي، ومشكلاته الكبيرة التي اكتست صبغة كونية، وعلى رأسها التغيرات المناخية، واتساع طبقة الأوزون، بفعل الانبعاثات الغازية خاصة ثاني أكسيد الكربون، الناتجة من جراء الأنشطة البشرية الإنتاجية منها و/ أو الاستهلاكية.

إن المنظمة وباعتبارها كياناً مرتبطاً بمحيطه ومتكاملاً معه، يتأثر به ويؤثر فيه، يمكنها أن تقوم بأدوار كبرى ومحورية في توجيه الأفراد نحو الحفاظ على البيئة، وجعلها محور الاهتمام وألوية الأولويات، من أجل الحفاظ على مختلف التوازنات الطبيعية والإيكولوجية، وضمان الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وإنصاف الأجيال القادمة بمنحها حق التمتع بهذه الثروات، فالتنمية المستدامة هي التي تجعل من الحفاظ على البيئة وحقوق الأجيال القادمة، أساس نشاطاتها.

إن ثقافة المنظمة تعتبر من أهم المداخل التي يمكن للمنظمة من خلالها أن تغرس سلوك حماية البيئة والمحافظة عليها لدى عمالها وأعضائها المباشرين في مرحلة أولى، ثم لدى مختلف المتعاملين معها وشركائها في مرحلة ثانية، وصولاً إلى مختلف أفراد المجتمع كهدف يمكن أن يتحقق على مراحل، باعتبار أن المنظمات الحديثة أصبحت تصنع بيئة نشاطها وتؤثر في محيطها أكثر مما تتأثر به هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن إدخال البعد البيئي في ثقافة المنظمة يسمح بترسيخه وتوارثه وجعله من القيم الثابتة للمنظمة.

إن الثقافة البيئية تهدف إلى تطوير الوعي البيئي وخلق المعرفة البيئية الأساسية بغية بلورة سلوك بيئي إيجابي ودائم، والذي هو بمثابة الشرط الأساسي لجعل الأفراد يؤدون دورهم بشكل فعال في حماية البيئة، والمحافظة عليها. وهنا تكمن أهمية الثقافة البيئية والسعي الدءوب لتطويرها، وجعلها جزءاً من ثقافة المنظمة، راسخاً في أذهان أفرادها، ظاهراً في تصرفاتهم، جلياً في واقعهم؛ وهذا هو جوهر التنمية المستدامة، ومحور عملياتها.

وفي سبيل إجلاء الغموض عن عناصر هذا الموضوع وإبراز أهم مسائله، تمّ تقسيم هذا العمل إلى المحاور التالية:

أولاً: البيئة والتنمية؛
ثانياً: ثقافة المنظمة وأبعادها؛
ثالثاً: أبعاد الثقافة البيئية في المنظمة؛
رابعاً: التنمية المستدامة: مفهوماً ومبادئها.
أولاً - البيئة والتنمية؛

البيئة في اللغة مشتقة من (البوء)، وهي تأتي بعدة معاني، منها: المنزل أو الموضع (يقال: تبوأ منزلته أي نزلتها، وبوأ له منزلاً وبوأه منزلاً: هياؤه ومكان له فيه)¹. ومنه قوله تعالى: { وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ }²؛ وقوله سبحانه: { وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْأَيْمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ }³؛ وقوله تعالى: { وَبِوَاءِكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَخَذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا }⁴.

أما اصطلاحاً، فتعرّف بأنها: "المحيط الذي يوجد فيه الإنسان وما فيه من عوامل وعناصر تؤثر في تكوينه وأسلوب حياته"⁵؛ وهي تعني كذلك: "إجمالي ما يحيط بنا من الأشياء، والتي لها تأثير على وجود الكائنات والموجودات على سطح الأرض، متضمنة الماء والهواء والتربة والمعادن والمناخ والكائنات أنفسهم"، كما يمكن وصفها بأنها: "مجموعة من الأنظمة المتشابكة مع بعضها البعض والدقيقة والمحددة لدرجة التعقيد، والتي تؤثر وتحدد بقائنا في هذا العالم الصغير ونتعامل معها بشكل يومي دوري"⁶.

كما تعرّف بأنها: "ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، وتشمل ضمن هذا الإطار كافة الكائنات الحية من حيوان ونبات، والتي يتعايش معها الإنسان"⁷. أي بمعنى آخر: "هي ذلك الإطار الذي يحيا فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته، ويمارس فيه علاقاته مع بني البشر"⁸.

¹ ابن منظور، لسان العرب، (دمشق: دار إحياء التراث العربي، 1999)، ج 1، ص 530.

² سورة يوسف: الآية (56).

³ سورة الحشر: الآية (09).

⁴ سورة الأعراف: الآية (74).

⁵ علي رضا أبو زريق، البيئة والإنسان، سلسلة دعوة الحق: إصدار رابطة العالم الإسلامي، 1416هـ ص 7.

⁶ علاء الخطيب، "البيئة في الإسلام"، وكالة أنباء برائنا، 17 ماي 2008، متاح على: [http://burathanews.com/news/41745.html]، تاريخ الإطلاع: 2013/03/01.

⁷ خالد محمد القاسمي، وجيه جميل البعيني، التلوث الصناعي وأثره على البيئة العربية والعالمية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999)، ص 11.

⁸ راتب سعود، الإنسان والبيئة، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003)، ص 18

ولقد عرف مفهوم البيئة تطوراً مع تقدم الإنسان وتزايد الأنشطة التي يمارسها على وجه الأرض. فعلى المستوى التاريخي، عرف هذا المفهوم في مدلوله تطوراً مسائراً للتعقيد الذي اتسمت به العلاقات التي يقيمها الإنسان مع الوسط الذي يعيش فيه. وهكذا، فإنّ البيئة كما عرفها وأدركها الإنسان الأوّل الذي عاش على جني الثمار والقنص ليست لها نفس الأهمية ونفس المدلول بالنسبة للإنسان الذي اكتشف النار والفلاحة، فبالأحرى بالنسبة للإنسان الذي أصبحت التكنولوجيا هي المحرك الأساس لحياته اليومية. لقد أضحت البيئة مرآة للمستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعلمي والتكنولوجي الذي وصلت إليه الأمم. وباختصار، إذا كانت البيئة قبل مؤتمري "ستوكهولم"¹ و"تيليسي"² تعرّف كمجموعة تتألف من مكونات مادية غير حية ومكونات حية، والعلاقات التي تربط بين هذه المكونات، فإنّ نفس المفهوم عرف تطوراً واضحاً، نتيجة للتغيرات الكبيرة التي أحدثها الإنسان في البيئة وتوازنها المختلفة. وبعبارة أخرى، إنّ البيئة لا يمكن أن ينظر إليها في معزل عن الضغوط التي تمارس عليها من طرف الإنسان. كما لا يمكن أن تعرّف من مجرد ما يجنيه هذا الأخير من فوائد من الموارد الطبيعية. إنّ هذه النظرة أقل ما يقال عنها أنّها أنانية تضع الإنسان في موقع السيد المسيطر والبيئة في موقع المستعبد³.

وبالفعل، فإنّ مفهوم البيئة لا معنى له إذا بتر منه أحد أهم أبعاده الأساسية ألا وهو البعد البشري، المتمثل في المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والأخلاقية والدينية والجمالية... إلخ. فالإنسان، وبحكم ذكائه وتطلّعه المستمر إلى مستويات عيش متصاعدة من حسن إلى أحسن، وخصوصاً على الصعيد المادي، كان استغلاله وتغييره للعديد من مظاهر البيئة مجردين من كل نظرة تجعله يتنبأ بما يخبئه له المستقبل.

إنّ مفهوم البيئة يجب أن يدرك كمفهوم يتسم بالشمولية وككلّ غير قابل للتجزئ، حيث يتفاعل كل بعد بيولوجياً كان أو مادياً أو بشرياً مع الأبعاد

¹ مؤتمر تم تنظيمه من طرف الأمم المتحدة بستوكهولم بالسويد، من 5 إلى 16 يونيو 1972 حول "البيئة البشرية"، وكان أول منبر عالمي يتم التطرق فيه للبعد البشري كمكون أساس لمفهوم البيئة.

² مؤتمر تم عقده بمدينة تيليسي (جورجيا، الاتحاد السوفياتي سابقاً) من طرف منظمة اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من 14 إلى 26 أكتوبر 1977 حول التربية البيئية، وهو أول منبر عالمي يعطى فيه لمفهوم البيئة مضمون شمولي يأخذ بعين الاعتبار البعد البشري.

³ المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو، "دراسة عن التنمية المستدامة من منظور القيم الإسلامية وخصوصيات العالم الإسلامي"، متصفح على: <http://www.isesco.org.ma/arabe/publications/Tanmoust/P4.php>، تاريخ الإطلاع: 2013/03/02

الأخرى، ويلعب دوراً حيوياً في توازن هذا الكل، وخصوصاً في إدراك المشكلات البيئية. وعندما نتحدث عن البعد البشري، فإن الأمر يتعلق بالممارسات والأنشطة التي يقوم بها الإنسان داخل البيئة لأغراض تنموية. ولهذا، فنوعية هذه الممارسات والأنشطة ومدى ملائمتها للبيئة أمران أساسيان يؤديان إما إلى تخريب هذه الأخيرة، وإما إلى حمايتها. وبعبارة أخرى، فإن سلامة البيئة واستمرار توازنها رهينان بالتوفيق بين هذه الأخيرة والتنمية.

إن التنمية بالنسبة لمجموعة من السكان أو لبلد بأكمله تعني الطموح إلى وضع وإلى غد أفضل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فعلى المستوى الاجتماعي، فإن "التنمية" تعني الوصول إلى سد الحاجيات الأساسية لأفراد المجتمع، والسعي إلى الرفع من جودتها باستمرار. فالتنمية الاجتماعية تسعى إلى رفاهية الأشخاص وتحسين جودة حياتهم من خلال السكن اللائق والتغذية الكافية والملائمة، وتوفير مختلف الخدمات في مجالات الطاقة والماء والصحة والتربية والشغل... إلخ.

وعلى المستوى الثقافي، تعني التنمية تحسين المستوى الفكري للجماعات البشرية من خلال تعميم التعليم ومحاربة الأمية والنهوض بالفنون ووسائل الإعلام والتواصل.¹

وبصفة عامة، تعني "تنمية"، بكل بساطة، التمكن من الوصول باستمرار إلى مستوى عيش جيد من الناحيتين المادية والمعنوية. وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على أن التنمية سياق حركي يؤدي إلى الانتقال من وضع سابق غير مرض إلى وضع لاحق يستجيب بكيفية مرضية إلى حاجات وطموحات الشخص والجماعة. وإذا كان هذا السياق حركياً، فهو كذلك كمي وكيفي، حيث يعتبر مبدئياً سد الحاجات المادية بمثابة معبر إلى تحقيق الرفاهية على المستوى المعنوي. فالهدف الأخير من التنمية هو تفتح الشخص، الذي يؤدي إلى تقدم المجتمع. غير أن تحقيق أغراض التنمية رهين بما توفره البيئة من موارد، حيث أنه لا مجال للأولى بدون الثانية. وهذا يعني أن العلاقة بينهما وطيدة واستمرار توازنها يستدعي العقلانية وبعد النظر في الممارسات والتصرفات والسلوكيات.

ويستتج من كل هذا أن التنمية بصفة عامة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة رهينة بما توفره البيئة من موارد طبيعية. وهكذا، فإن العلاقة بين البيئة والتنمية بديهية، غير أن المشكل يكمن في الاتجاه الذي يرسمه الإنسان لهذه

¹ المرجع السابق.

العلاقة من أجل تحقيق طموحاته التنموية.

في هذا الصدد، لسنا في حاجة اليوم إلى أدلة لنقول إن العلاقة التي تربط التنمية بالبيئة تسير في اتجاه واحد، أي من البيئة إلى الإنسان، بحيث "تزود" الأولى و"تضع رهن الإشارة"، بينما الثاني "يأخذ، ويقنطع، ويستغل، ويحول ويحدث الخلل"، إلى حد أن العكس نادراً ما يلاحظ. بل أكثر من هذا، إن البيئة بحكم ما يسود داخلها من نظام وتفاعل بين مختلف مكوناتها قادرة على امتصاص الاختلالات التي يحدثها الإنسان ما لم تتجاوز هذه الاختلالات حداً معيناً. وإذا تجاوزت هذا الحد، وهذا هو ما تتسم به تصرفات الإنسان حالياً، فإن التنمية تصبح، على المدى الطويل، عاملاً هداماً قد تكون له تأثيرات على البيئة يصعب تداركها.

إن الانسجام الذي كان سائداً بين المجتمعات البدائية والنظام البيئي الذي كانت تعيش فيه لم يعد إلا حدثاً تاريخياً يرويه الإنسان كلما أحس بحنين إلى طبيعة كانت فيما مضى حفية وكريمة، ولكنها أضحت في الوقت الراهن نادرة، بل ومعرضة للتقهقر والانقراض.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذه المجتمعات البدائية كانت تحقق الاكتفاء الذاتي بسهولة، وذلك باعتمادها فقط على عاملين طبيعيين، هما الشمس والمطر. إن مثل هذه المجتمعات حالياً اختفت، وإن وجدت منها بقية، فإنها نسيت أو هي بصدد نسيان المعارف والمهارات التي كانت تمكنها من الاستمرار والبقاء. فمنذ دخول الإنسان عصر الصناعة، لم يتوقف عن الإخلال بهذا الانسجام الذي كان مقدساً عند أسلافه. إن التنمية أصبحت بالنسبة له مرادفة للاستهلاك والنمو اللامحدودين، حيث أن الربح الفوري وخصوصاً الأثنية جعلاه ينسى أن جزءاً مهماً من هذا النمو ومن هذا الاستهلاك يتم على حساب البيئة، الشيء الذي يعرض للتخريب وللإتلاف القدرة الطبيعية للنظم البيئية على سد حاجاته وحاجات الكائنات الحية الأخرى.

إن العلاقة بين البيئة والتنمية يجب أن تكون متبادلة من أجل الحفاظ على الأولى وضمان استمرار الثانية، وذلك للتوفيق بين أهداف التنمية وضرورات حماية البيئة. وهذا يعني أن على الإنسان أن يعيد النظر في أنماط التنمية التي سار عليها إلى حد الآن، والتي لا تنسجم مع التوازنات البيئية، حيث أصبح واضحاً اليوم أن البيئة في مواجهة مستمرة مع التنمية، وهو ما يشكل تهديداً جدياً لتوازن البيئة.

ثانياً- ثقافة المنظمة وأبعادها:

يمكن تعريف الثقافة بأنها: "طريقة الحياة بالنسبة لمجموعة من الأفراد،

والتي تميّزهم عن المجموعات الأخرى؛ فهي الحصيلة الإجمالية لمعارف الفرد ومعتقداته وفه، وأخلاقياته، وقوانينه وتقاليد وقيمه وأية قدرات وعادات أخرى يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع¹. كما تعرّف بأنها: "مجموعة الضوابط، المعتقدات والعادات المكتسبة من البيئة الاجتماعية، والتي تحدد أنماط سلوكية مشتركة لكل أفراد المجتمع"².

1.2- مفهوم الثقافة التنظيمية:

تمتلك الثقافة كظاهرة إنسانية واجتماعية معقدة الخصائص، والأبعاد والوظائف دوراً حيوياً في حياة المنظمة، فهي تمثل إحدى خصائص المنظمة وعناصرها، ومكوّن لرأس المال الثقافي، والاجتماعي، والفكري، والبشري والمعرفي. وهي محدداً أساسياً لسلوك إدارتها، ومديريها، والعاملين فيها والمتعاملين معها في الأمدين البعيد والقريب. إنها المرآة العاكسة لمختلف صور المنظمة، وأنشطتها الظاهرة وغير الظاهرة، وهي تكسب المنظمة هويتها، ووعيتها، وفلسفتها، وقيمتها، وتوجهاتها، وإدارتها، ونسجها، وعملياتها ونتائجها الملموسة وغير الملموسة³.

لقد ظهرت خلال فترة الثمانينات مصطلحات جديدة متعلقة بالمنظمة كالمرونة، الجودة الشاملة، ثقافة المنظمة، بالرغم من صعوبة المصطلح الأخير، وتعدد تعاريفه ضلّ ذا جاذبية خاصة لما يعتقد في قدرته تسهيل التغيير والتجديد التنظيمي⁴.

عرّف (Edgar Schein، 1985) الثقافة التنظيمية بأنها: "نمط من الافتراضات - تم تطويرها أو اختراعها أو اكتشافها من قبل جماعة بينما تتعلم كيف تتعامل مع مشكلاتها في التكيّف الخارجي والتكامل الداخلي - والتي سارت بشكل جيّد إلى حد يمكن اعتبارها قيمة، ولذا يجب تعليمها للأفراد الجدد على أنّها الطريقة الصحيحة للإدراك والتفكير بالنسبة لتلك المشكلات"⁵. وأمّا (Gibson et al.)، (1994) فقد رأوا أنّ ثقافة المنظمة تعني شيئاً مشابهاً لثقافة المجتمع، إذ تتكوّن من قيم واعتقادات ومدركات وافتراضات وقواعد ومعايير وأشياء من صنع الإنسان، وأنماط سلوكية مشتركة... إنّ ثقافة المنظمة هي شخصيتها ومناخها، وهي تحدد

¹ صديق محمد عفيفي، التسويق الدولي: نظم التصدير والاستيراد، ط10، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2003)، ص 86.

² Catherine Viot, L'essentiel sur le Marketing, (Alger : Bérti éditions, 2006), P 25.

³ نعمة عباس الخفاجي، ثقافة المنظمة، (عمان: دار البيزوري للنشر والتوزيع، 2009)، ص ص 46-48.

⁴ أندرو سينلاني، السلوك التنظيمي والأداء، ترجمة: جعفر أبو القاسم، (الرياض: معهد الإدارة العامة، 1991)، ص 463.

⁵ Schein Edger, Organization Culture and Leadership, (San Francisco: Josey Bas, 1995), P 9.

السلوك والروابط المناسبة وتحفز الأفراد¹.

وفي تعريف آخر للباحث "Kurt Lewin" ثقافة المنظمة هي: "مجموعة الافتراضات والاعتقادات والقيم والقواعد والمعايير التي يشترك بها أفراد المنظمة، وهي بمثابة البيئة الإنسانية التي يؤدي الموظف عمله فيها، والثقافة شيء لا يشاهد ولا يحسّ ولكنه حاضر ويتواجد في كل مكان، وهي كالهواء يحيط بكل شيء في المنظمة ويؤثر فيه"².

ويعرّفها "Schein" أيضاً بأنها: "نمط الافتراضات الأساسية المشتركة بين الجماعة وتتعلم من خلالها الجماهير حل المشاكل الداخلية والتكيف الخارجي، ويتم تلقينها للأعضاء الجدد باعتبارها الأسلوب السليم للإدراك والتفكير والشعور في التغلب على تلك المشاكل"³.

ومهما تعددت وتباينت التعاريف المتعلقة بثقافة المنظمة، فإن هنالك مجموعة خصائص تربط بينها، وهذه الخصائص ليست شاملة، ولكنها تساعد على توضيح طبيعة ثقافة المنظمة، وأهمها ما يلي⁴:

- انتظام / تناسق سلوكيات ظاهرة ممثلة في اللغة والمفردات والطقوس؛
معايير تنعكس في أشياء، مثل حجم العمل الواجب إنجازه، ودرجة التعاون بين الإدارة والعمال... إلخ؛
- قيم متحكممة تتبناها المنظمة، وتتوقع من الأعضاء أن يشاركوها، مثل تحقيق جودة عالية، الغياب القليل... إلخ؛
- فلسفة، وتتمثل في الاعتقادات بشأن كيف يجب التعامل مع العاملين والعملاء؛

- قواعد تملي ما هي سلوكيات العامل المقبولة وغير المقبولة؛
المناخ التنظيمي، وهو الجو العام للمنظمة، والذي ينعكس في طريقة تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض، وكيف يتصرف العاملون مع العملاء، وكيف يشعرون حول الطريقة التي تعاملهم بها الإدارة.
فثقافة المنظمة تمثل المحرك لنجاح أي منظمة، وهي تلعب دوراً في غاية

¹ - Gibsen James et al., *Organizations: Behavior, Structure and Processes*, 8th edition, (Irwin, Homewood, 1994), P 62.

² Davis Keith & Newstrom John, *Human Behavior at Work*, 8th edition, (New York : Mc Graw-Hill, 1995), P 460

³ وليام أوشي، النموذج الياباني في الإدارة - نظرية Z، ترجمة حسن محمد يس، (الرياض: معهد الإدارة العامة، 1990)، ص 65.

⁴ - Luthans Fred, *Organization Behavior*, 8th edition, (New York : Mc Graw-Hill, 1995), P P 497-498.

الأهمية في تماسك الأعضاء، والحفاظ على هوية الجماعة وبقائها. كما أنها أداة فعّالة في توجيه سلوك العاملين ومساعدتهم على أعمالهم بصورة أفضل، من خلال نظام القواعد واللوائح الموجودة بالمنظمة، والذي يوضح لأفرادها وبصورة دقيقة كيفية التصرف في المواقف المختلفة، وذلك في ضوء ما هو متوقع.

2.2- وظائف وأهمية الثقافة التنظيمية:

يسود الاعتقاد بين المفكرين والباحثين في مجال التنظيم والإدارة بأن ثقافة المنظمة لها تأثير كبير على فاعلية المنظمة ومستوى أدائها. إذ يشير أحد الكتاب إلى أن الثقافة القوية يمكن أن تكون مصدر ميزة تنافسية. ويلخص الباحثان (1994) Kinicki & Kreitner وظائف ثقافة المنظمة بأربع وظائف رئيسية، هي¹:

- **تعطي أفراد المنظمة هوية تنظيمية:** إن مشاركة العاملين نفس القيم والمعايير والمدرجات يعطيهم الشعور بالتوحد، مما يساعد على تطوير الإحساس بغرض مشترك؛

- **تعزز الالتزام الجماعي:** إن الشعور بالهدف المشترك يشجع الالتزام القوي من جانب من يتقبل هذه الثقافة؛

- **تعزز استقرار النظام:** فالثقافة تشجع على التعاون والتنسيق الدائمين بين أعضاء المنظمة، وذلك من خلال تشجيع الشعور بالهوية المشتركة والالتزام؛

- **تشكل السلوك:** من خلال مساعدة الأفراد على فهم ما يدور حولهم. كما تلعب ثقافة المنظمة دوراً مهماً في تعزيز أو تدهور ذات الأداء المنظماتي من خلال²:

- **بناء إحساس بالتاريخ (History):** فالثقافة ذات الجذور العريقة تمثل منهجاً تاريخياً تسرد فيه حكايات الأداء المتميز والعمل المثابر والأشخاص البارزين في المنظمة؛

- **تطوير إحساس بالعضوية والانتماء (Membership):** وتتعزيز هذه العضوية من خلال مجموعة كبيرة من نظم العمل، وتعطي استقراراً وظيفياً، وتوضح جوانب الاختيار الصحيح للعاملين وتدريبهم وتطويرهم؛

- **زيادة التبادل بين الأعضاء (Exchange):** ويأتي هذا من خلال المشاركة

¹ Kreitner Robert & Kinicki Angelo, *Organizational Behavior*, 2nd edition, (IRWIN, Homewood, 1994), P 709.

² طاهر محسن منصور، نعمة عباس الخفاجي، قراءات في الفكر الإداري المعاصر، (عمان: دار البازوري للنشر والتوزيع، 2008)، ص 342.

بالقرارات وتطوير فرق العمل والتنسيق بين الإدارات المختلفة والجماعات والأفراد.

إنّ ثقافة المنظمة تقوم بحمايتها من السلوكات غير اللائقة، والتي تلحق الضرر بسمعة المنظمة، كما أنّها تساهم بشكل كبير في تخفيض تسرب المعلومات، وبالتالي فإنّ ثقافة المنظمة تشكل وسيلة أساسية لأعضاء أكثر قوة لنظرة جديدة للمنظمة من طرف المجتمع المحيط.

إنّ الثقافة التنظيمية القوية تتسم بالوضوح والتعريف المحدد، ويتقاسم مفرداتها جميع أعضاء التنظيم، وكذلك تشجع السلوك الإيجابي والمثابرة في العمل والإبداع والالتزام بالمصالح العليا الرئيسية للمنظمة (Certo، 1997). وبشكل عام، فإنّ الثقافة التنظيمية القوية والتماسكة تمثل بالنسبة للمؤسسات فلسفة تصرفات وعمل كما هو الحال في شركة "Honda" الذائعة الصيت، حيث يطلق عليها "The Honda Way"، وهذه تمثل مجموعة مبادئ تركز على الطموح، واحترام الأفكار، والاتصالات المفتوحة، والمتعة في العمل، والتناغم والعمل الجاد والمثابر.

3.2 - مستويات الثقافة التنظيمية:

يمكن تحديد مستويين اثنين للثقافة التنظيمية، يتمثل الأول بـ "الثقافة المرئية (Observable Culture)"، وهذه تتجسد بما يمكن أن يرى أو يسمع في المنظمة، وخاصة من قبل العاملين والزبائن. بعبارة أخرى تتجسد بكيفية السلوك في العمل وتنظيم المكاتب والعلاقات بين العاملين بعضهم البعض بالآخر وأسلوب تعاملها مع الزبائن ونوعية وطريقة اللبس والملابس.

كذلك يستطيع الأعضاء الجدد في المنظمة اكتساب وتقاسم الثقافة التنظيمية من خلال العناصر التالية:

- **القصص والحكايات (Stories):** التي يتم تناقلها بين أفراد المنظمة جيلاً بعد جيل، والتي تحتوي على مواقف وأفعال بطولية أو أعمال تدل على الحكمة وحسن التصرف، بحيث يقتدى بها؛

- **الأبطال (Heros):** الأفراد الذين تفردوا أو تميّزوا بإنجازات أو أعمال استثنائية، وتعترف لهم المنظمة بذلك بكل احترام وتقدير، ومن هؤلاء عادة المؤسسون وبعض الآخرين ممن قاموا بأعمال كبيرة؛

- **الطقوس والشعائر (Rites & Rituals):** وهي مجمل الاحتفالات أو المناسبات التي تحييها المنظمة، وتعكس فكرها الجماعي، سواء كانت مخططة أو عفوية لاستذكار مناسبات الإنجاز المتميّز؛

-**الرموز (Symbols):** استخدام لغة خاصة وإشارات غير لفظية لبث وإيصال مواضيع مهمة في حياة المنظمة.
 أمّا المستوى الثاني، فيمثل ما يسمى "الثقافة الجوهرية (Core Culture)"، والتي نقصد بها القيم الجوهرية أو الافتراضات والمعتقدات المهمة التي تشكل وتوجه سلوك الأفراد، وتساهم فعلاً في صياغة حدود الثقافة المرئية المشار إليها سابقاً. والثقافة المتأصلة القوية تمجد قيماً جوهرية تدعو إلى الالتزام العالي، حيث يتم تعظيم التميّز بالأداء والإبداع والمسؤولية الاجتماعية والنزاهة والاندماج بالعمل وخدمة الزبون والعمل ضمن فريق¹.

ثالثاً- أبعاد الثقافة البيئية في المنظمة:

إنّ جوهر الإشكالية البيئية يتمحور حول كيفية التوفيق بين متطلبات التنمية الشاملة ومتطلبات الحفاظ على البيئة. بمعنى أكثر تحديداً أنّ الحفاظ على البيئة يحتم الالتزام بمتطلبات أساسية هي²:

- الترشيد في استخدام واستهلاك الموارد البيئية غير المتجددة، وذلك بعدم إهدارها بسرعة وبدون داع، بينما يمكننا تحقيق هدف التنمية باستخدام قدر مرشد منها وفقاً للحاجة؛

- تجنب إعاقة قدرة البيئة على تجديد مواردها المتجددة وتطهير نفسها بنفسها، حتّى لا يؤدي تجاوزنا في استهلاك هذه الموارد قدرة هذه البيئة على التجديد والتنظيف، ومن ثم تناقصها ثم فنائها في آخر المطاف؛

- إعطاء البيئة فرصتها وقدرتها على تحليل ما نقذفه فيها من نفايات ومخلفات إنتاجية، عندما نتخلص منها بعد انتهاء عمرها الافتراضي ونلقي بها في الوعاء البيئي، المتضخم أصلاً والمفعم بالمبءات؛

- محاولة التوفيق بين الأهداف التنموية والقدرات البيئية، والتي تترجم إلى أنواع وكميات من السلع والخدمات التي تستخدم في توفيرها تقنيات معينة، فإذا ما فاقت الأهداف غير المحدودة إمكانيات البيئة، فإنّ التنمية في هذه الحالة لن تدوم، وأنها لا بد وأن تتلاشى لأنّها سوف تشكل عامل ضاغظاً على قدرات البيئة وإمكانياتها.

¹ لمرجع السابق، ص ص 343-344.
² زكريا طاحون، إدارة البيئة: نحو الإنتاج الأنظف، ط1، (القاهرة: جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، 2005)، ص ص 267-268.

يعتبر الإنسان من أكثر الأحياء تأثيراً في البيئة، لذلك فإن إعداده وتربيته بيئياً أمر غاية في الأهمية، وإذا كانت القوانين التي تحكم العلاقات بين مكونات البيئة غير قابلة للتغيير، فإن معرفة الإنسان لأثر سلوكه على البيئة تمكنه من تعديل هذا السلوك بالأساليب التربوية العديدة، باعتبار أن فهم العلاقات والقوانين المنظمة للبيئة هي التي تمكن إلى حد بعيد من التعامل مع مشكلاتها بصورة أفضل، وتمكن كذلك من تحاشي الكثير من المشكلات البيئية قبل وقوعها.

تركز الثقافة البيئية على إيجاد رادع ذاتي ينبع من داخل الإنسان، ويدفعه إلى حماية البيئة وصيانتها واحترامها. وهي تهدف بصفة عامة، إلى غرس مجموعة من القيم والمبادئ لدى أفراد المنظمة، لتساعدهم في أن يكونوا صالحين وقادرين على المشاركة الفعالة والنشطة في كافة قضايا البيئة ومشكلاتها، وبذلك يتطور مفهوم الثقافة البيئية ويصبح له مدلول أشمل يتعدى كون العامل عضو في المنظمة، وإنسان مواطناً داخل وطنه فقط، إلى كونه عضواً نشطاً وفعالاً وسط المجتمع البشري ككل، أي أن عليه واجبات اتجاه العالم كله مثلما له واجبات نحو منظمته، بالتالي يصير مواطن ذو صبغة عالمية يحمل على عاتقه مسؤولية أوسع نطاقاً نحو بيئته ككل، وبذلك يصبح مفهوم الثقافة البيئية والسلوك البيئي الصحيح ضرورة وجودية لبقاء الإنسان وليس مجرد رغبة أو شعار، له أن يختاره أو يرفضه. فالثقافة البيئية تهدف إلى تطوير الوعي البيئي وخلق المعرفة البيئية الأساسية بغية بلورة سلوك بيئي ايجابي ودائم، والذي هو بمثابة الشرط الأساسي كي يستطيع كل شخص أن يؤدي دوره بشكل فعال في حماية البيئة، وبالتالي المساهمة في الحفاظ على الصحة العامة.

وتتمثل أسس بناء الثقافة البيئية من خلال تحديد الأهداف الرئيسة لتحقيق برامج ومشاريع الثقافة البيئية فيما يلي:

- تصحيح المفاهيم البيئية السائدة لدى العاملين وتعديل المعتقدات والأفكار البيئية الخاطئة، ومعالجة أساس المشاكل للسلوكيات السلبية الناجمة عن غياب مفهوم الثقافة البيئية؛

- إكساب العمال المهارات والآليات السليمة والمفيدة والصحيحة التي تساهم في المحافظة والإصلاح البيئي من أجل التنمية المستدامة؛

- تحسين السلوك البيئي المتبع في الحياة العملية أثناء التعامل مع البيئة؛

- السعي إلى تجنب الأضرار البيئية قبل نشوئها، والمطالبة بإثبات عدم وجود

أضرار بعيدة المدى للأنشطة البيئية المقترحة؛

- الإسهام في رفع مستوى المعرفة والثقافة البيئية العامة للأفراد لتحفيزهم

على المشاركة في اتخاذ القرارات ووضع الحلول المعنية بالشؤون البيئية والتنمية؛ -تبادل الخبرات بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وبين اللجنة الخاصة ببرنامج المواطنة البيئية التابع إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة لدول غرب آسيا.

رابعا- التنمية المستدامة : مفهومها ومبادئها

لقد أسقطت أدبيات التنمية التقليدية البيئة من حساباتها وتعاملت معها كمجرد وسيلة لتحقيق التنمية؛ حيث فصلت هذه الأدبيات بين ما هو طبيعي وما هو اجتماعي، وتم تجاهل البعد الطبيعي والبيئي في التنمية، وهو البعد الذي اتضح الآن عمق حضوره وتأثيره في مجمل مسارات التنمية والحياة.

تدرج الاهتمام العالمي، منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة الأول عن بيئة الإنسان عام 1972 في مدينة ستوكهولم عاصمة السويد، من الحديث عن بيئة الإنسان إلى الحديث عن البيئة والتنمية (مؤتمر ريودي جانيرو، 1992)، إلى الحديث عن التنمية المستدامة (مؤتمر جوهانسبرج 2002). هذه الكلمات تدل على تطور الفكر العالمي حتى صرنا إلى مفهوم "التنمية المستدامة" التي تجمع بين قضايا ينبغي أن تتكامل وتتناغم بما يحقق طموحات الإنسان ويحفظ البيئة من التدهور¹.

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي الحديث، وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة. ويقصد بـ"التنمية المستدامة": "ذلك النوع من التنمية الذي يضمن تلبية حاجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على إشباع الحاجات الخاصة بها"². ويعرفها المشرع الجزائري على أنها: "ذلك النوع من التنمية الذي يهدف إلى التوفيق بين التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وحماية البيئة، أي دمج البعد البيئي في التنمية الهادفة إلى إشباع حاجات أجيال الحاضر والمستقبل"³.

وعرفها المبدأ الثالث - الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في البرازيل سنة 1992 - بأنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساوٍ الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"⁴.

¹ المرجع السابق، ص 9.

² GLOSSAIRE de l'environnement et du développement durable", (Alger : Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, Mars 2004), P 6.

³ Article n°4, Loi n° 03-10 du 19 Juillet 2003 relative à la protection de l'environnement dans le cadre du développement durable, Journal officiel de la république algérienne, N° 43, P 8.

⁴ ف. دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، ط1، (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، 2000)، ص 11.

وأشار المبدأ الرابع الذي أقرّه نفس المؤتمر إلى أنه: "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها".

وينطوي هذان المبدآن اللذان تقررا باعتبارهما جزءاً من جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الحادي والعشرين على بعض الدلالات العميقة للغاية بالنسبة لاستخدام وإدارة الموارد الطبيعية والنظام الإيكولوجي والبيئة. وحينما نتحدث عن التنمية المستدامة، فالأمر يتعلق بالتعامل مع البيئة من زاوية تضمن في آن واحد حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة من خلال المحافظة على مصادر الحياة والموارد الطبيعية. وبعبارة أخرى، إن التنمية المستدامة تسعى إلى ضمان جودة الحياة بصفة عامة للأفراد والجماعات من خلال التنمية الاقتصادية، ولكن دون إلحاق أضرار بالبيئة الطبيعية والمشيئة. انطلاقاً من هذه الاعتبارات، فإن التنمية المستدامة تستدعي إعادة النظر ليس فقط في مفهوم التنمية، ولكن كذلك في مفهوم البيئة التي يجب أن تعتبر، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ككل غير قابل للتجزئ تترتب عنه تغييرات في نوعية العلاقات التي يقيمها الإنسان مع البيئة ومع مواردها. إن هذه التغييرات تعتبر تحدياً في حد ذاتها لأنها قبل أن تكون تغييرات على مستوى الممارسات والتصرفات، فهي أولاً وقبل كل شيء تغييرات على مستوى الفكر والمواقف والقيم.

فحتى تتمكن المنظمات من تسويق منتجاتها بفعالية، سواء كان ذلك في الأسواق المحلية أو الخارجية، فإنها مطالبة بتطبيق إستراتيجية بيئية متكاملة على العمليات الإنتاجية والتسويقية، وإعطاء أهمية كبيرة لعمليتي إعادة التدوير والرسكلة، بهدف التقليل من المخاطر المتصلة بالإنسان والبيئة، وأن تحرص على الحفاظ على المواد الخام والطاقة واستبعاد المواد السامة وتقليل كافة النفايات كماً وكيفاً¹.

ولقد حدّدت إحدى الدراسات لـ "إدوارد باربييه" (Edward Barbier)، (1987)

أربع سمات أساسية للتنمية المستدامة، هي²:

- أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشدّ تداخلاً وأكثر تعقيداً، وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية؛

¹ كلود فوسلر، بيتر جيمس، إدارة البيئة ... من أجل جودة الحياة، ترجمة: علا أحمد إصلاح، (القاهرة، مركز الخبرات المهنية للإدارة بـ "ميلك"، 2000)، ص 74.

² محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، ط 1، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002)، ص 93.

- أن التنمية المستدامة تتوجه أساساً لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقراً، أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي؛
 - أن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع؛
 - أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.

الخاتمة:

إن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الورقة، هي ما يلي:
 - يعتبر مفهوم البيئة مفهوماً واسع المدلول، عميق المعنى، حيث أنها تشمل كل ما يحيط به من أرض وماء وهواء، وكل الكائنات التي تعيش معه في هذا الفضاء الكبير؛
 - يتفاعل الإنسان مع البيئة فيؤثر فيها ويتأثر بها، وبالتالي فإن الحفاظ على البيئة يعني الحفاظ على حياة الإنسان من الخطر، وتدمير البيئة يعني تعريض الإنسان للخطر، أي أن التأثير السلبي للإنسان على البيئة سوف يعود عليه سلباً لا محالة؛
 - إن سلامة البيئة والحفاظ على توازنها المختلفة رهينان بقدرة الإنسان على التوفيق بين تحقيق التنمية والتقليل قدر المستطاع من الأضرار البيئية؛
 - إن تحقيق التنمية رهين بما توفره البيئة من موارد، وبالتالي فاستنزاف هذه الموارد يؤدي إلى حصر التنمية مكانياً وزمانياً، وهو ما يسبب نوعاً من اللامعادلة في توزيع هذه الموارد، ويرهن حقوق الأجيال القادمة في التمتع بها؛
 - إن الرفاهية الاقتصادية التي تحقّقها الدول المتقدمة، والتنمية الاقتصادية التي تسعى ورائها الدول النامية، والنمو الاقتصادي المتسارع خدمة لهذين الاتجاهين، كان ولا زال يتم على حساب البيئة، وأدى إلى تفاقم مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية، ومشكلة التلوث، إضافة إلى الإخلال بتوازن العديد من الأنظمة البيئية؛
 - تلعب الثقافة دوراً بارزاً في تحديد سلوك الأفراد وتوجيههم، سواءً بالسلب أو بالإيجاب في مختلف المجالات ومنها المجال البيئي، حيث أنها عنصر فاعل ومؤثر يمكن استغلاله لإيجاد سلوك بيئي إيجابي وضمان استمراره وتثمينه؛
 - إن ثقافة المنظمة هي الإطار الملائم لتوعية مختلف أفرادها بضرورة الحفاظ على البيئة وتحسيسهم بأهمية التنمية المستدامة، وذلك عبر القيام بعدد الإجراءات التي تصب في هذا الغرض؛

بناءً على نتائج الدراسة يمكن إعطاء بعض الاقتراحات والتوصيات على النحو التالي:

- ترتيب أولويات العمل على أساس علمي واضح، عبر فهم طبيعة المشكلة البيئية وأسبابها، والظروف التي أدت إلى تفاقمها؛

- وقف أسباب التدهور البيئي، قبل الانصراف إلى معالجة آثاره ومحاولة إصلاح البيئة، فقد اتجه الكثير من الجهد في الماضي إلى معالجة آثار التدهور البيئي دون الاهتمام بوقف أسبابه ومسبباته؛

- وجوب توزيع الجهد بين معالجة الآثار الحادة ووقف الأسباب التي أدت إلى وقوعها، حيث أن ترحيل المشاكل البيئية من مكان إلى مكان، أو تأجيلها من وقت إلى وقت لاحق، يؤدي دائماً إلى تكاليف إضافية كبيرة يمكن تجنبها إذا عولجت هذه المشاكل بحلول مبكرة؛

- تعزيز القدرات الخاصة بتطبيق أدوات الاقتصاد البيئي، وضمان هذا التحول ولو بصفة تدريجية، وهذا حسب الأهمية من جهة والإمكانيات المتاحة من جهة أخرى؛

- تخفيض استهلاك الموارد البيئية تخفيضاً تدريجياً ملموساً، وتجنب استخدام المواد الخطرة والضارة بالبيئة قدر المستطاع، وتحسين طرق الإنتاج وتعديلها وفق ما يخدم هذا الغرض، ويحد من التلوث والانبعاثات الناتجة عن عمليات الإنتاج و/ أو الاستهلاك؛

- تصحيح المفاهيم البيئية السائدة لدى العاملين وتعديل المعتقدات والأفكار البيئية الخاطئة، ومعالجة أساس المشاكل للسلوكيات السلبية الناجمة عن غياب مفهوم الثقافة البيئية؛

- إكساب العمال المهارات والآليات السليمة والمفيدة والصحيحة التي تساهم في المحافظة والإصلاح البيئي من أجل التنمية المستدامة؛

تحسين السلوك البيئي المتبع في الحياة العملية أثناء التعامل مع البيئة؛ السعي إلى تجنب الأضرار البيئية قبل نشوئها، والمطالبة بإثبات عدم وجود أضرار بعيدة المدى للأنشطة المقترحة؛

- الإسهام في رفع مستوى المعرفة والثقافة البيئية العامة للأفراد لتحفيزهم على المشاركة في اتخاذ القرارات ووضع الحلول المعنية بالشؤون البيئية والتنمية؛

- وضع القواعد والتشريعات والقيود والعراقيل التي تحد من تمويل المشاريع المضرة بالبيئة، وتشجيع المشاريع الصديقة للبيئة عبر دعمها وتمويلها؛
- إن إصلاح الأخطاء السابقة وتجاوز المشكلات البيئية المتفاقمة، لا يمكن

أن يتم إلا إذا أصبحت حماية البيئة هدفاً شاملاً، وبعداً رئيسياً لكل المعنيين به، انطلاقاً من الهيئات الدولية، مروراً بالتشريعات والقوانين والمؤسسات الوطنية، وحتى الهيئات المحلية، وصولاً إلى الأفراد باعتبارهم أساس النجاح في تحقيق هذا الهدف.

